ثالثا : المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم – دراسة تطبيقية على ظاهرة التسرب في التعليم الابتدائي في مصر *

يتبادر إلى ذهن القارئ منذ الوهلة الأولى لقراءة موضوع أو عنوان تلك الدراسة بعض التساؤلات الخاصة بصياغة مشكلة البحث ومنها على سبيل المثال : هل سيكون تناول القائم بهذه الدراسة للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي يجب أخذها في الاعتبار عند رسم سياسة تخطيط التعليم ؟ أم أنها مخصصة لدراسة المعوقات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن فشل المخططين في رسم خطة للتعليم ؟ أم أن هناك تخطيطا للتعليم وسوف يتناول الباحث المعوقات التي لو أمكن التغلب عليها لتحقق للخطة التعليمية أهدافها ؟ هذا عن التساؤلات الخاصة بالعنوان الرئيسي للدراسة ، أما العنوان الفرعي فيحاول تحديد مشكلة البحث أكثر من العنوان الرئيسي ، حيث وضح لنا – وأقصد العنوان الفرعي – أن الباحث يهدف إلى دراسة ظاهرة التسرب في التعليم الابتدائي في مصر باعتبارها معوقاً من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم .

وهنا نتساءل . . لماذا لم يحدد الباحث في عنوانه الرئيسي نوع التعليم الذي يريد دراسة وتحليل معوقاته؟ مثلا لماذا لا يكون : المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام ؟ بدلا من ترك تخطيط التعليم بدون تحديد ؟ أم أن الباحث قصد بذلك أن يحدد ذلك في العنوان الفرعي . أن الباحث فعلا قد قصد أن يأخذ مرحلة التعليم العام وهي الابتدائية ، والإعدادية والثانوية

---

* قدم هذه الدراسة الباحث سالم عبد العزيز محمود للحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع إلى قسم الاجتماع بكلية الآداب ، جامعة عين شمس ، في مارس ١٩٧٦ وقد أشرف عليها الأستاذ الدكتور عبد الحميد لطفي أستاذ علم الاجتماع بالقسم ، وقد اشترك في مناقشتها الأستاذ الدكتور عبد المنعم شوقي رئيس قسم الاجتماع وعميد كلية الآداب بجامعة المنيا ، والأستاذ الدكتور إسماعيل صبري عبد الله مدير معهد التخطيط القومي .

ومن هنا فإننا نأخذ على هذه الصياغة أنها لم تكن محددة بالصورة العلمية ، وإن كان الباحث القائم بهذه الدراسة قد حاول التحديد فى العنوان الفرعى لها باعتبار أنه إذا كان سيتناول المرحلة الابتدائية فمعنى ذلك أنه سيتناول التعليم العام ، وسيتناول ظاهرة التسرب بالتحديد باعتبارها تجسيداً للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام ، وبخاصة فى المرحلة الابتدائية من التعليم العام .

أى أن الدراسة التى أمام أيدينا تحاول تحليل المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام بصورة كلية ، ثم يقوم الباحث القائم بها بدراسة تطبيقية لظاهرة التسرب فى التعليم العام باعتبارها ظاهرة تتمثل فيها المعوقات الاجتماعية والإقتصادية لتخطيط التعليم .

وللوصول إلى تحديد أكثر لموضوع البحث ، فقد قام الباحث بصياغة مجموعة من التساؤلات عليها توضح المتغيرات التى سوف تركز عليها الدراسة ، والتى يمكن طرحها ، وذلك على النحو التالى :

ماهى المعوقات الاجتماعية والإقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر وما هى المحاور أو الأبعاد التى يمكن أن نتعرف من خلالها على هذه المعوقات فى المجتمع ؟

إذا كانت هناك معوقات اجتماعية وإقتصادية لأى ظاهرة تحدث فى المجتمع فمن المسئول أو الذى يتحمل المسئولية فى وجود أو خلق أو تفاقم هذه المعوقات ؟ هل هم أفراد المجتمع أنفسم ؟ أم النظام القائم سواء كان اجتماعيا ، أو إقتصاديا ، أو سياسيا ، أم أن هناك مسئولية تقع على جانب آخر غير أفراد المجتمع والنظام القائم ؟

إذا افترضنا أن أفراد المجتمع أنفسهم مسئولين عن خلق وتفاقم المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر ؟ فكيف يتسبب أفراد المجتمع فى خلق هذه المعوقات ؟

هل يمكن تحديد العوامل الاجتماعية والإقتصادية التى تعد مسئولة أكثر من غيرها فى خلق هذه المعوقات ؟ وهل تبرز هذه العوامل بصورة أوضح فى المجتمع الحضرى أو فى المجتمع الريفى ؟ أم أن لكل نمط عوامله الخاصة به وفقا لطبيعته ؟

إذا افترضنا سيادة مجموعة من العوامل الاجتماعية والإقتصادية يكون لها السيطرة أكثر من غيرها فى خلق وتفاقم هذه المعوقات من جانب أفراد المجتمع . فما هو شكل أو صورة العلاقة بين هذه العوامل والاتجاهات السائدة فى المجتمع نحو التعليم ، وذلك باعتبار أن هذه الاتجاهات تأخذ الشكل السلبى إزاء التعليم كقيمة اجتماعية واقتصادية ؟

— إذا كان الباحث قد حدد فعلا مجموعتين من العوامل الاجتماعية والاقتصادية تتحكم وتسيطر على تفاقم هذه المعوقات ، والتى تتمثل فى تفتيت الملكية أو التشتت الحيازى فى الأرض الزراعية فى المجتمع الريفى ، ومعدل الخصوبة أو الإنجاب ، وحجم أو عبء الإعالة فى الأسرة ، وأخيرا الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر . فكيف السبيل إلى التخفيف من سيادة هذه العوامل على وجود وتفاقم هذه المعوقات ؟

— إذ كنا نهدف أساسا إلى تحديد مسئولية النظام التعليمى فى وجود هذه المعوقات ، من خلال كل من المؤشرات الكمية والكيفية . فلابد من اختيار نظام تعليمى يعد بمثابة نموذج يصلح للمقارنة ، ولا يكون الاختلاف شديداً بينه وبين نظام التعليم العام المقارن من حيث السلم أو الهيكل . فما هو النظام التعليمى الذى يصلح أساساً للمقارنة ، والذى يسعى مجتمعنا أو نظامنا التعليمى العام لبلوغه أو الوصول إليه من حيث مؤشراته الكمية أو الكيفية ؟

— ما هى المبررات التى اختار الباحث على أساسها النظام التعليمى للعام المقارن ؟ وهل النموذج المختار يصلح أساسا للمقارنة أو لا ؟

— إذا افترضنا أو تصورنا أن أفراد المجتمع بقيمهم الاجتماعية ، وعاداتهم ،

وتقاليدهم ، واتجاهاتهم والنظام التعليمى القائم مع ما يتصل به من انخفاض وضآلة مؤشراته الكمية ، وضعف إمكانياته المادية ، وعدم واقعية الأهداف الموضوعة له . فهل توجد ظاهرة تعليمية يتمثل ويتجسد فيها هذان المحوران باعتبارهما السبب فى خلق هذه الظاهرة ؟

– إذا كانت ظاهرة التسرب فى التعليم الإبتدائى هى الظاهرة التى يتسبب فى وجودها وخلقها المعوقات النابعة من أفراد المجتمع ، والمعوقات النابعة من النظام التعليمى العام . فما هى العوامل الاجتماعية والإقتصادية المؤثرة على هذه الظاهرة ؟ وفى أى نمط ترتفع أو تزداد معدلاتها فى الريف أم الحضر ؟ وهل هذه الزيادة فى الذكور أم الإناث ؟ وما هى الدلالات الاجتماعية والاقتصادية لذلك ؟

هذه التساؤلات التى أثارها الباحث فى مواجهة عدم وضوح صياغة موضوع البحث تهدف أول ما تهدف إلى تحديد المتغيرات التى ستركز عليها الدراسة ، بالإضافة إلى أنها تفتح للباحث مجالات أوسع للمعالجة أو للتناول . وأخيراً انه بهذه التساؤلات يمكن تحديد الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها الدراسة .

وعلى ذلك فقد حدد الباحث القائم بهذه الدراسة أهداف بحثه فى قياس تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية المسببة لمعوقات تخطيط التعليم العام فى مصر من خلال أبعاد ثلاثة : **الأول** يتعلق بتحليل مسئولية أفراد المجتمع فى خلق هذه المعوقات ، ويتناول **الثانى** مسئولية النظام التعليمى القائم ، أما البعد الثالث والأخير فيتمثل فى تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة التسرب فى التعليم الإبتدائى فى مصر باعتبار أن أسبابها الحقيقية إنما ترجع إلى المحورين الأول والثانى .

وبناء على ذلك يمكننا أن نقول أن القائم بهذه الدراسة قد حدد أهداف

دراسته تحديدا علميا لا نستطيع أن نقف منه موقف الناقد مثلما حدث فى صياغة مشكلة البحث .

وفيما يتعلق بنوع أو نمط الدراسة فيمكن القول بأن هذه الدراسة من النـــوع الوصفى Descriptive Type وذلك واضح من تساؤلاتها وأهدافها التى سبق أن حددناها بمعنى أنها تحاول فى النهاية وصف وتحليل العلاقة أو التأثير بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية وبين تخطيط التعليم، وعما إذا كانت هذه العوامل تؤثر أولا تؤثر على الخلل الحادث فى تخطيط التعليم العـــام أم لا؟ بالإضافة إلى ذلك فان هذه الدراسة تعد من النوع الوصفى المقارن حيث قام الباحث بمقارنة نظام التعليم العام فى كل من مصر وانجلترا بالإضافة إلى أنه قد قام بعرض وتحليل ظاهرة التسرب فى التعليم الإبتدائى فى كل من مصر، والعراق، والسودان .

غاية ما يمكن أن يقال فى نوع أو نمط الدراسة أنها لم تتبن اتجاها نظريا محددا ، أو تختبر اتجاهات نظرية تفسر من خلالها نتائجها . وقد تمكن القائم بالدراسة فى مواجهة عدم وجود إطار مرجعى تستند عليه الدراسة، حيث أنه لم يجد تعريف مقبول لمفهوم المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم Social and Econmic Barriers of education planning فى أى مرجع سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية ، وإزاء ذلك حاول الباحث بناء إطار تصورى لتحليل هذه المعوقات لا يلقى تبعة المسئولية على أفراد المجتمع وحدهم بقيمهم وعاداتهم وتقاليدهم واتجاهاتهم السائدة فى المجتمع إزاء التعليم ، ولا يحمل النظام التعليمى القائم المسئولية وحده فى خلق هذه المعوقات، بل يضع الأسس الموضوعية لتفسيرها . فكل من أفراد المجتمع، وكذلك النظام التعليمى له دور فى ذلك الخلل الحادث لأى ظاهرة سواء كانت إجتماعية أو إقتصادية .

يحدد الباحث فى النموذج التالى إطار تصوره للمعوقات الاجتماعية لتخطيط التعليم العام فى مصر ، سواء الجوانب المسئول عنها أفراد المجتمع أو الجوانب المسئول عنها النظام التعليمى القائم .

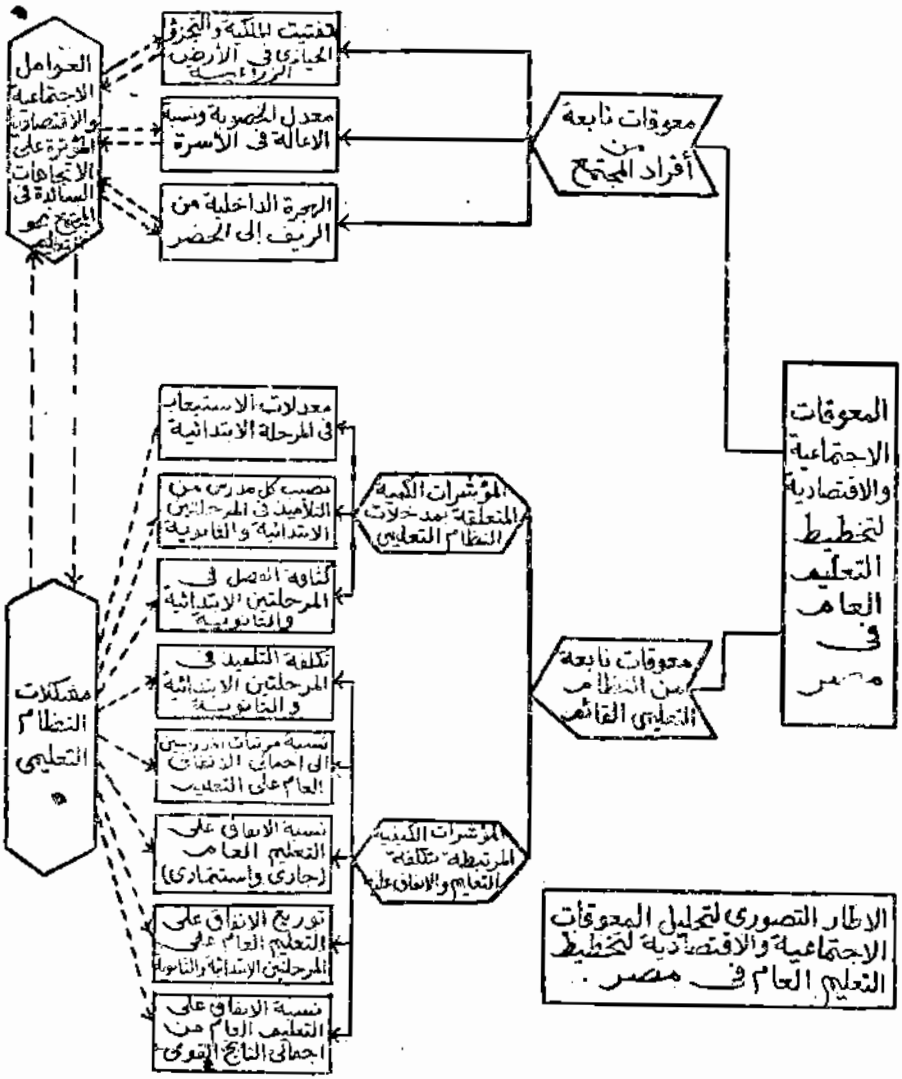

الاطار التصورى لتحليل المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر .

وفيما يتعلق بالإجراءات المنهجية لهذه الدراسة ونعنى بها كيفية إختيار المنهج ، وطريقة صياغة الفروض ، والأدوات وكيفية تطبيق هذه الأدوات على مجتمع البحث ، ومجالات البحث البشرى والجغرافى ، وأخيراً كيفية إختيار وتحديد عينة البحث .

وفيما يتعلق بالمنهج Mothod الذى اتبعته هذه الدراسة التى بين أيدينا فإن ذلك يتحدد بناء على الهـــدف من الدراسة أساساً ، فاذا كان الهدف الأساسى من الدراسة هو قياس تأثير العوامل المسببة للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر ، وذلك من خلال دراسة ميدانية مقارنة بين ثلاثة أنماط فى المجتمع : حيث تمثل القاهرة والاسكندرية النمط الحضرى ، والمنوفية والبحيرة النمط الريفى بالوجه البحرى ، وأسيوط وسوهاج النمط الريفى بالوجه القبلى . فان المنهج المقارن هو المنهج المناسب لطبيعة الدراسة وأهدافها .

ولقد تمثل استخدام هذا المنهج فى التعرف على الجوانب ذات التأثير على المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم فى مصر فى كل من الحضر والريف .

والتساؤل المطروح هنا والمتعلق بالمنهج ، يمكن صياغته وطرحه على النحو التالى : هل هناك ما يسمى بالمنهج المقارن Comparative method أن المهتمين والمتخصصين فى المنهج يشيرون إلى أن هناك أربعة مناهج أساسية فى البحث الاجتماعى هى : المنهج التجريبى ، والتاريخى ، ودراسة الحالة ، والمسح الاجتماعى ولم يشيروا مطلقاً إلى المنهج المقارن الذى استخدمته الدراسة التى نعرض لها . وهناك وجهة نظر أخرى تشير إلى أن البحوث الاجتماعية جميعها تستخدم المنهج العلمى ، بمعنى أن هنـــاك منهجاً واحداً واتجاهات متباينة ، ونقصد هنا بمعنى اتجاهات Approachs ويمكن بناء على ذلك أن نقول أن اتجاه دراسة ما تجريبى ، وأخرى تاريخى وهكذا .

غاية ما أريد أن أوضحه أنه يجب الأخذ بذلك أى عدم تحديد المنهج فى أى دراسة ، والاكتفاء بتحديد الاتجاه . وبناء على ذلك يمكن نقول بأن إتجاه الدراسة التى بين أيدينا وصفياً مقارناً :

أما عن فروض الدراسة فقد انقسمت إلى ثلاثة فروض أساسية يتعلق الأول بايجاد العلاقة بين **مجموعة العوامل الاجتماعية والاقتصادية :** (١) تفتيت الملكية والتشتت الحيازى للأرض الزراعية . (٢) زيادة معدلات الخصوبة وعبء الإعالة فى الأسرة . (٣) معدل الهجرة من الريف إلى الحضر ، والاتجاهات السائدة فى المجتمع نحو التعليم ، ويتناول **الفرض الثانى** العلاقة بين وجود المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر ، وقدرة النظام التعليمى القائم من حيث إمكانياته المادية ، وواقعية الأهداف المرسومة . **أما الفرض الثالث والأخير** فيتمثل فى افتراض وجود علاقة طردية بين عدد من المؤشرات الكمية التعليمية وحجم ظاهرة الأمية فى المجتمع المصرى .

وقد لجأ القائم بهذه الدراسة إلى طريقة جديدة تفادياً لتباعد جزئى الدراسة النظرى والتطبيقى حيث انتهى من صياغة كل فرض من هذه الفروض فى نهاية كل فصل من فصول الدراسة النظرية الثلاثة . إذ كان **عنوان الفصل الأول : «تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السائدة فى المجتمع نحو التعليم»** متسقاً مع صياغة الفرض الأول ، وعنوان **الفصل الثانى** : « مشكلات النظام التعليمى » متسقا مع صياغة الفرض الثانى وعنوان **الفصل الثالث : ظاهرة التسرب فى التعليم الابتدائى** — دراسة مقارنة — « متسقاً مع صياغة الفرض الثالث من فروض الدراسة .

وفيما يتعلق بأداة البحث فقد اعتمدت الدراسة على صحيفة المقابل وذلك لتحقيق الفروض الثلاثة التى صاغها الباحث والتى من خلال تحقيقها ستتحقق أهداف الدراسة .

ولقد مرت عملية صياغة صحيفة المقابلة بمرحلتين، المرحلة الأولى كانت صحيفة المقابلة تحوى ١٠٧ سؤالا مقسمة إلى ثلاثة بنود شمل البند الأول على البيانات الأساسية الخاصة بكل من الزوج والزوجة والأولاد ، وركز البند الثانى على أسئلة تكشف عن المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر ، أما البند الثالث والأخير فخصص لدراسة ظاهرة التسرب فى التعليم الإبتدائى : دوافعها ومعوقاتها فى كل من المجتمع الريفى والحضرى .

وبعد تصميم صحيفة المقابلة بدأ الباحث القائم بهذه الدراسة فى القيام باختبار قبلى Pretest وكانت وحدة العينة هى الأسرة ، ووجهت صحيفة المقابلة إلى رب الأسرة الذى سحب أولاده من المدرسة قبل أن يستكملوا نهاية المرحلة . ولقد أجرى اختبارها على أربعين مبحوثا فى كل من المجتمعين الحضرى (القاهرة) ، والريفى (كفر البتانون) ، وذلك للتأكد من النقاط الأساسية التالية :

١ — التحقق من مدى الصدق Validity والثبات Reliability التى أمكن الحصول عليها . فهى صادقة إذا كانت تقيس نفس الصفة أو السمة التى قصد بها قياسها ، وتكون ثابتة إذا أعطت نفس القيم لنفس الأشياء (تقريباً) إذا تكررت عملية القياس ، وبصفة عامة فإن ضمان صدق البيانات يعطينا مؤشراً صادقاً على ثباتها .

١ — الكشف عن مدى صلاحية اللغة التى صيغت بها صحيفة المقابلة . أوضح الاختبار القبلى أن لغة الحديث اليومية التى صيغت بها الأسئلة هى الوسيلة الفضلى للحصول على بيانات صادقة . لذلك فضل الباحث أن تبقى لغة الأسئلة كما هى دون تغيير ، وبخاصة وأن معظم أفراد عينة البحث أميون .

٣ – التعرف على مدى الاتساق الداخلى لبنودها، حيث أوضح الاختبار القبلى عدداً من التعديلات ، لعل أهمها أولوية أسئلة معينة على أسئلة أخرى وتجميع الأسئلة المتجانسة تحت البند المناسب لها .

وعموما فقد أوضح الاختبار القبلى لصحيفة المقابلة ما يلى :

١ – تعديل بعض الأسئلة ، وتحديد المتغيرات الخاصة بالإجابة عليها .

ومن أمثلة هذه الأسئلة : « لوجه لبنتك عريسين واحد متعلم وماهيته صغيرة ، والثانى مزارع وعنده أرض ومقتدر ، توافق تجوزها لمين ؟

عندما كان الباحث يوجه هذا السؤال إلى المبحوثين كانوا يتحيزون من أول وهله إلى العريس المتعلم كزوج لإبنتهم . ولما كان الباحث يهدف من وراء هذا السؤال إلى اكتشاف قيمة التعليم والاستمرار فيه بالنسبة للبنت لدى المبحوثين ، وهذا ما لم يحدثه صياغة هذا السؤال ولا احتمالات الإجابة عنه .

ولقد رأى الباحث فى مواجهة ذلك تعديل صياغة هذا السؤال واحتمالات الإجابة بحيث يحقق الهدف من صياغته ، فكان : لوجه لبنتك عريس ، وهى لسه فى المدرسة وقريتوا فتحتها . توافق أنها تفضل فى المدرسة لغاية ما تكمل تعليمها ، ولا تجوزها ، وكفاية علام لغاية كده ؟

( ) تكمل تعليمها .

( ) كفاية علام .

٢ – اختصار بعض الأسئلة المطولة نظراً لأنها تمثل قضية واضحة ملموسة ، ومن أمثلة ذلك السؤال رقم (١٩) : فيه قانون اسمه « قانون الإلزام » يعنى الحكومة بتعاقب الأب اللى مايوديش إبنه أو بنته المدرسة الإبتدائية أو اللى يسحبهم من المدرسة . ياترى سمعت عن القانون ده ؟

( ) نعم . ( ) لا .

ولقد تم اختصار هذا السؤال بحيث يؤدى معناه المقصود : « يا ترى ماسمعتش عن قانون الالزام فى التعليم الإبتدائى ؟

( ) نعم . ( ) لا .

أما بالنسبة للمرحلة الثانية : فتتمثل فى وضع صحيفة المقابلة فى صورتها النهائية بناء على ما كشفه الاختبار القبلى من ملاحظات و نتائج ذات أهمية . وقام الباحث باجراء التعديلات اللازمة . ولقد تم تطبيق صحيفة المقابلة فى صورتها النهائية على مجتمع البحث الذين بلغ إجمالى حجمهم ٥٠٠ مبحوثا .

و فيما يتعلق بالمجال الجغرافى للبحث فقد قام الباحث باختيار ست محافظات وقد قسم هذا المجال إلى ٣ مجالات فرعية القاهرة والاسكندرية كمجال جغرافى ممثل للنمط الحضرى ، والمنوفية والبحيرة كمجال جغرافى ممثل للنمط الريفى فى الوجه البحرى . وأسيوط وسوهاج كمجال جغرافى ممثل للنمط الريفى فى الوجه القبلى .

و قد تم تحديد هذه المحافظات على أساس تمثيلها تمثيلا صحيحاً للمجتمع المصرى . وبالنسبة للقاهرة والإسكندرية فهما محافظتان ممثلتان للنمط الحضرى حيث أن طبيعة الدراسة تملى علينا اختيار هاتين المحافظتين إذ أن الباحث يقوم بدراسة مقارنة لظاهرة التسرب فى التعليم الابتدائى كنتاج من النتاجات أو صورة من صور المعوقات الاجتماعية و الاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى كل من المجتمع الحضرى والريفى فى مصر . و من هنا كان اختيار الباحث لهاتين المحافظتين كمجال جغرافى ممثل للنمط الحضرى فى مصر .

أما بالنسبة للمحافظات الريفية الأربع ؛ المنوفية ، والبحيرة ، وأسيوط وسوهاج فلم يجر الباحث دراسته فى عواصم هذه المحافظات . بل اختار عدة قرى من كل محافظة ريفية لكى تكون مجالا جغرافياً للدراسة .

أما بالنسبة لاختيار محافظتين ريفيتين فى الوجه البحرى ، واثنتان فى الوجه القبلى فذلك بهدف المقارنة بين كل من النمطين ، وبخاصة فيما يتعلق بظاهرة التسرب بين الإناث .

وقد اعتمد الباحث على مجموعة من الأسس أو المحكات فى اختياره للمحافظات الريفية الأربع . **تتركز فى النقاط الأساسية التالية :**

(أ) سيادة ظاهرة تفتيت الملكية أو التجزؤ الحيازى للأرض الزراعية.

(ب) إرتفاع معدلات الخصوبة ، ونسب الإعالة فى الأسرة .

(جـ) ارتفاع معدلات الهجرة الداخلة من الريف إلى المراكز الحضرية (القاهرة والإسكندرية) .

(د) ارتفاع معدلات التسرب فى التعليم الإبتدائى فى هذه المحافظات الريفية.

وفى ضوء هذه **الأسس الأربعة** تم اختيار المجال الجغرافى للدراسة بحيث يكون ممثلا للمجتمع المصرى تمثيلا صادقاً على قدر إمكانيات الدراسة وطبيعتها . **وذلك على النحو التالى :**

١ ــ **محافظة القاهرة** : مناطق شرق القاهرة التعليمية (الأميرية ، عين شمس) ، وجنوب القاهرة (السيدة زينب) ، ووسط القاهرة (الوايلى ، الظاهر ، باب الشعرية) .

٢ ــ **محافظة الاسكندرية** : غرب الاسكندرية (المنشية ، الباب الأخضر ، الحمرك ، اللبان)

٣ ــ **محافظة المنوفية** : قريتا القناطرين ، وكفر منصور بمركز أشمون.

٤ ــ **محافظة البحيرة** : قرية الزينى بمركز أبو حمص .

٥ ــ **محافظة أسيوط** : قريتا نزلة سرقنا ، ونزلة بدوى بمركز ديروط.

٦ ــ **محافظة سوهاج** : قرية بلصفوره مركز سوهاج .

أما فيما يتعلق بالمجال البشرى للدراسة ، وحجم العينة وكيفية اختيارها فقد تحدد المجال البشرى لهذه الدراسة فى اختيار عينة عشوائية مقصودة من أولياء

أمور التلاميذ الذين سحبوا أولادهم من المدرسة الابتدائية قبل إتمامهم هذه المرحلة حيث يرتبط تحديد حجم العينة بأهداف وطبيعة الدراسة وظروف القائم بها .

ولقد حدد الباحث وحدة العينة على هذا الأساس نظراً لأن طبيعة الدراسة تقتضى ذلك . إذ أن أولياء أمور التلاميذ الذين سحبوا أولادهم من المدرسة قبل إتمامهم هذه المرحلة يمكن النظر إليهم من خلال **بعدين أساسين** :

الأول : اتجاهاتهم السائدة نحو التعليم التى تتسبب فى خلق المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام ، وذلك باعتبار أن المرحلة الإبتدائية مرحلة أساسية من مراحل التعليم العام ، وأن ظاهرة التسرب تمثل معوقاً أساسيا فى هذه المرحلة من مراحل التعليم . **والثانى** : أنه قد يكون النظام التعليمى نفسه هو المسئول عن خلق هذه المعوقات . وفى كلتا الحالتين فان أولياء أمور التلاميذ الذين سحبوا أولادهم من المدرسة الإبتدائية هم خير مؤشر ، وأصدق معبر عن هذه المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر باعتبارهم مسئولين عن هذه المعوقات ، وفى نفس الوقت فان سلوكهم فى سحب أولادهم من المدرسة — يمكن اعتباره — نتاجا من نتاجات فشل النظام التعليمى القائم .

أما بالنسبة لتحديد حجم العينة فكان على أساس أن يكون ممثلا تمثيلا عاما لعدد التلاميذ الداخلين إلى السنة الأولى الإبتدائية سنة ١٩٦٧/٦٦ فى المحافظات المختارة ، وأن يكون هناك تناسبا داخليا بين أحجامها فى المحافظات الست ، وألا تقل حجم العينة فى أقل المراكز الحضرية أو الريفية عن ٥٠ حالة .

وبناء على ذلك فقد تم تحديد حجم العنة ، وذلك كما يلى :

م	المحافظات المختارة	عدد تلاميذ السنة الأولى الابتدائية (٦٦ /١٩٦٧)	اجمالى حجم العينة (عدد المبحوثين)	طريقة اختيار العينة	حجم العينة
١	القاهرة	١٠٥٧٤٣	٥٠٠	٥٠٠ × ١٠٥٧٤٣ / ٢٦٦٨٨٧	٢٠٠
٢	الاسكندرية	٣٩٢٨٤	٥٠٠	٥٠٠ × ٣٩٢٨٤ / ٢٦٦٨٨٧	٧٥
٣	المنوفية	٣٢٤٦٦	٥٠٠	٥٠٠ × ٣٢٤٦٦ / ٢٦٦٨٨٧	٦٠
٤	البحيرة	٣١٩٩٨	٥٠٠	٥٠٠ × / ٢٦٦٨٨٧	٦٠
٥	أسيوط	٢٧٥٧٤	٥٠٠	٥٠٠ × ٣١٩٩٨ / ٢٦٦٨٨٧	٥٠
٦	سوهاج	٢٩٨٢٢	٥٠٠	٥٠٠ × ٢٩٨٢٢ / ٢٦٦٨٨٧	٥٥
اجمالى		٢٦٦٨٨٧	٥٠٠		٥٠٠

ولقد استخدمت الدراسة أسلوبين احصائيين لمعالجة البيانات المستمدة من البحث الميدانى يتمثل الأول فى اختبار كا ٢ ، ويتناول الثانى معامل التوافق :

هذا عن الإجراءات المنهجية التى اتبعتها الدراسة ، وقد أبدينا وجهة نظرنا فيما يتعلق بالمنهج ، أما فيما يتعلق بفروض الدراسة فقد اعتمد الباحث القائم بالدراسة على طريقة جديدة ومناسبة إستطاع من خلالها ربط الجزء النظرى من البحث بإطاره الميدانى حيث كان ينتهى من عرض كل فصل من الفصول النظرية الثلاثة بصياغة فروض الدراسة الثلاثة ، ولم يكتف بذلك بل بين كيف يستطيع تحقيق هذا الفرض ، أما من حيث أداة البحث والمتمثلة فى صحيفة المقابلة التى وجهت إلى رب الأسرة باعتباره ممثلا لها ، وذلك لأنه هو الذى سحب إبنه من المدرسة قبل إتمام المرحلة الإبتدائية ، فيمكن أن نأخذ على الباحث أنه كان المفروض أن يوجه صحيفة المقابلة للتلميذ نفسه باعتبار أن المشكلة متمثلة فيه هو شخصيا وليس فى ولى أمره ؛ كذلك كان من الممكن أن يوجه صحيفة إستبيان للمدرس المسئول عن المدرسة لمعرفة وجهة نظره فى هذه المشكلة أو الظاهرة . كل هذا جائز وصحيح ، ولكن الباحث فضل رب الأسرة لكى توجه إليه صحيفة المقابلة عن توجيهها للتلميذ أو المدرس لمعرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى تلعب دوراً رئيسيا فى هذه الظاهرة ، إلى جانب ذلك فقد قام الباحث بتوجيه صحيفة استبيان ضمنها بعض القضايا والمشكلات التعليمية إلى أعضاء المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا لمعرفة رأيهم فى مشكلتى الأمية ، والتسرب وذلك باعتبار أن هذا المجلس مسئول عن رسم إستراتيجية التعليم فى مصر بمختلف مراحله .

وفيما يتعلق باختيار الباحث للمجال الجغرافى للبحث ، وتأكيده بأن اختياره هذا إنما هو تمثيل صادق للمجتمع ، فنحن نختلف معه فى ذلك ، فلا يعقل من الناحية الإحصائية أن يختار باحث قريتين أو ثلاث قرى أو حتى أربعة من محافظتين ريفيتين سواء فى الوجه البحرى أو الوجه القبلى ثم يدعى أن اختياره هذا ممثل للنمط الريفى ، أو حتى للنمط الحضرى ، إن مسألة

أن تكون العينة ممثلة للمجتمع لا يقدر عليها باحث فرد ، إنما هى بحاجة إلى جهد جماعى أو فريق بحث .

وفيما يتعلق بنتائج البحث فقد قسمت إلى ثلاثة مجموعات ، المجموعة الأولى من النتائج خاصة بتأثير كل من تفتيت الملكية ، والتشتت الحيازى للأرض الزراعية ، وارتفاع معدل الإنجاب والإعالة ، والهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر على الاتجاهات السائدة لدى أفراد المجتمع تجاه التعليم ؛ حيث استطاع الباحث من خلال النتائج التى أمده بها البحث الميدانى من تأكيد تلك العلاقة وذلك التأثير حيث أن تفتيت الملكية يعد معوقا لدخول الميكنة الزراعية . ومن هنا فإن هذا التفتت يجعل القروى دائماً فى حاجة إلى أولاده للعمل معه فى الزراعة وبالتالى فإنه يسحبهم من المدرسة ، أما فى حالة التجميع الزراعى وعدم التفتت فى الملكية فسوف يستخدم الفلاحون الميكنة الزراعية ، وبالتالى فإنهم سيستغنون عن أولادهم الذين يشتغلون معهم فى الزراعة ، حيث أن استخدام الميكنة لا يحتاج إلى أيدى عاملة كثيرة ؛ وبالتـــالى فإنه فى هذه الحالة سيضطر إلى الاستغناء عن أولاده لكى يذهبوا إلى المدرسة ؛ وستنخفض بالتالى معدلات التسرب من التعليم الإبتدائى .

وفيما يتعلق بتأثير الإنجاب المرتفع على عدم الرغبة فى تعليم الأبناء حيث نجد أن الإنجاب المرتفع ينهك اقتصاديات رب الأسرة فلا يترك له وقتا لكى يفكر فى تعليم أبنائه من عدم تعليمهم . بل أن كل جهد يكون مركزا فى إعاشة هذا الكم المتزايد من الأبناء ، والطريقة الوحيدة التى يراها لذلك هى تشغيل أبنائه إما معه فى الزراعة ، أو عند أى مزارع آخر بأجر . ومن هنا أيضاً تتزايد معدلات الأمية عاما وراء آخر . بالإضافة إلى ذلك فإن عبء الإعالة فى الأسرة وبخاصة فى المجتمع الريفى ، تضطر رب الأسرة بالإضافة إلى الإنفاق على أولاده كثيرى العدد ، إلى تحمل عبء إعالة زوجته ،

وأقاربه ، وأمه ، وأبيه إن وجدا ، وكذلك أخوته . وهذا العبء بالإضافة إلى إنخفاض الدخل يؤدى برب الأسرة إلى إلقاء مسئولية سحب أبنائه من المدرسة ، وعدم تعليمهم على الدولة ، فالعبء الذى يتحمله الفرد يجعله يلقى بالمسئولية على الدولة ، وكأنها هى التى أجبرته على سحب أبنائه من المدرسة ، كذلك تؤثر زيادة عبء الإعالة لدى أفراد مجتمع البحث على إتجاهاتهم إزاء عدم استكمال أبنائهم التعليم . إذ أن هذه الزيادة على رب الأسرة تجعله يحدد أهم أهدافه فى الحياة ، والذى يتركز فى توفير لقمة العيش للأفراد الذين يعولهم ، وبالتالى فانه يضطر إلى سحب أولاد من المدرسة لتشغيلهم فى أى عمل لمساعدته فى توفير لقمة العيش هذه ، وقد رتب حياته على أساس عمله وعمل أبنائه ، ومن هنا يأتى رفض المبحوث أى رغبة حتى وإن كانت من ناحية الأبناء فى استكمال التعليم ، وآخر هذه المجموعة من العوامل الاجتماعية يتمثل فى عامل الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر وارتباطها بعدم الاهتمام بتعليم الأبناء . إذ أن ذلك لا يشكل لدى المهاجرين أى دافع . إذ يشكل الدافع الاقتصادى الأساس الذى يدفعهم للهجرة إلى المراكز الحضرية . وإذا علمنا أن الأفراد فى مجتمعاتهم القروية لا يهتمون أساساً بتعليم أبنائهم ، بل يفضلون تشغيلهم فى العمل الزراعى ، وبانتقال هـؤلاء الأفراد إلى المراكز الحضرية فإن اتجاهاتهم فى هذه المراكز هى امتداد لاتجاهاتهم فى المجتمع الأصلى . وإن المهاجر لا يجد لديه الوقت الكافى لتعليم أبنائه ، أو حتى السؤال عن أحوالهم التعليمية ، بل أنهم — أى المهاجرين — يعتقدون أن موافقتهم على ذهاب أبنائهم إلى المدرسة هى من قبيل ضياع الوقت وأن المفروض أن يساعد الأبناء آباءهم فى العمل .

ويستحوذ التعليم الثانوى على معظم رغبات أفراد مجتمع البحث بالنسبة لنوع التعليم الذى يفضلونه لأبنائهم فى كل من النمطين الحضرى والريفى ،

ذلك أنه الطريق الوحيد – من وجهة نظرهم – الموصل إلى الجامعة .

أما عن الجزء الثانى من النتائج فهو الخاص بالمعوقات الاجتماعية والاقتصادية النابعة من النظام التعليمى القائم وتتركز كل نتائج هذا الجزء فى عدم قيام المدرسة بواجباتها ومسئولياتها تجاه كونها مكاناً جاذباً لتلاميذها .

وفيما يتعلق بالجزء الثالث والأخير من نتائج البحث وهو الخاص بظاهرة التسرب فى التعليم الإبتدائى بمجتمع البحث فنجد أن مجموعة العوامل المتمثلة فى تفتيت الملكية الزراعية ، وزيادة معدل الإنجاب وعبء الإعالة ، وزيادة الهجرة من الريف إلى الحضر مسئولة عن زيادة معدلات التسرب فى التعليم الإبتدائى . هذا بالإضافة إلى أن ضآلة الإمكانيات التى يملكها نظام التعليم العام القائم ، بالإضافة إلى افتقار هذا النظام إلى استراتيجية عامة يتحرك داخلها تلعب دوراً هاماً وبارزاً فى خلق وتفاقم معدلات التسرب فى التعليم الابتدائى فى مصر ، وقد أبرزت الدراسة دور النظام التعليمى من خلال أعداد السكان فى سن التعليم (٦ – ٨ سنوات) الذين لايستوعبهم النظام التعليمى كتلاميذ مستجدين بالصف الأول الابتدائى ، وأعداد التلاميذ المتسربين من التعليم الابتدائى قبل إتمام كل مراحله الدراسية ، وأعداد الأميين فى المجتمع سنوياً . ولقد خرجت الدراسة فى النهاية بأربع إسهامات تتمثل فى تقديم إطار تصورى لتحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية ، والتفسير الاجتماعى والاقتصادى لظاهرة التسرب فى التعليم الابتدائى فى مصر ، وخرافة مجانية التعليم فى مصر ، وأخيراً غيبة الاستراتيجية العامة للنظام التعليمى القائم فى مصر .

ونظرة على هذه النتائج والإسهامات التى خرجت بها هذه الدراسة ، وهل حققت هذه النتائج الفروض التى صاغها الباحث وبالتالى استطاع تحقيق أهداف بحثه ؟ أن النتائج التى خرجت بها الدراسة سواء الخاصة بالمعوقات

الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم ونقصد تفتيت الملكية الزراعية ، وزيادة معدل الإنجاب ، والإعالة ، والهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر مسئولة عن زيادة معدلات التسرب ، أو الخاصة بمسئولية النظام التعليمى فى زيادة معدلات التسرب وارتفاع معدلات الأمية قد حققت أهداف الدراسة ، ومن ثم فقد حققت فروضها المصاغة .